



المركز الجامعي سي الحواس - بركة
معهد الحقوق والعلوم الاقتصادية

مخبر: آفاق الحوكمة للتنمية المحلية المستدامة

ينظمان الملتقى الوطني بعنوان:

التعديلات التشريعية وأثرها على المراكز القانونية الخاصة في

القانون الجزائري

يوم 03 نوفمبر 2021

الهيئة المشرفة على الملتقى:

- الرئيس الشرفي: أ.د. نورة موسى مديرة المركز الجامعي

- المشرف العام: د. بولحية شهيرة مديرة المعهد

- رئيس الملتقى: د. محمودي سماح مديرة المخبر.

- رئيس اللجنة العلمية: د. ونوغي نبيل

- رئيس اللجنة التنظيمية: د. العطاوي كمال

- ديباجة الملتقى: يعد التشريع المصدر الرسمي الأصلي للغالب للقانون في عصرنا الحاضر لأنه يشغل مكان الصدارة بالنسبة إلى مصادر القانون الأخرى، فالأغلبية الساحقة من القواعد القانونية تستمد منه وجودها وقوتها في مختلف الدول.

والتشريع في فقه القانون يقصد به في معناه الواسع عملية قيام السلطة المختصة في الدولة بوضع قواعد قانونية مكتوبة لتنظيم العلاقات في المجتمع وذلك في حدود اختصاصها، ويقصد بالتشريع في معناه الضيق مجموعة القواعد القانونية التي تصدر عن السلطة المختصة لتنظيم أمر معين من أمور المجتمع، فيقال مثلا تشريع العمل، التشريع التجاري وتشريع الأسرة، فهو بذلك يعبر عن القواعد القانونية الصادرة عن المصدر وهو السلطة التشريعية.

وإن كان من حيث الأصل أن التشريع يحق وحده القانون أي وحدة النظام القانوني في الدولة فهذا ما يساعد على تحقيق الأمن والاستقرار في المعاملات بين أفراد المجتمع وبالتالي استقرار مراكزهم القانونية لتنظيم العلاقات والمعاملات العامة والخاصة على حد سواء، وباعتبار قواعد التشريع قواعد مكتوبة فهي تضمن خضوع الأفراد بخصوص العلاقة



الواحدة لتنظيم واحد وقاعدة واحدة، فإذا أصدرت السلطة المختصة مثلا قانونا مدنيا فإنه يخضع له جميع المعنيين به ويدخل تحت طي أحكامه وبمجاله مختلف المعاملات المدنية من بيع وإيجار وروهن وشركات وإعارات... وبالمقابل فإن التشريع يستجيب بسرعة لضرورات المجتمع، ويتميز بسهولة سنه وتعديله والغائه كلما استجدت الظروف واقتضى الحال إلى ذلك، فيكون بذلك اقدر من العرف في مواجهة الحاجات والظروف الاجتماعية الحديثة في سرعة ويسر ويمكن المشرع من مواجهة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية الجديدة عن طريق سن قواعد قانونية مكتوبة جديدة، أو تعديل النصوص القائمة أو إلغائها إذا اقتضى الأمر ذلك.

وبناء على ما تقدم فالتشريع يحمل في طياته جانب إيجابي بالنسبة لمراكز الأفراد وذلك بالنظر إلى كونه يراعي مصالح الأفراد وفق متطلبات المجتمع وتغيراته بأن يحقق لهم ثباتا واستقرارا قانونيا لمراكزهم حتى ولو تم تعديله أو إلغاؤه بتشريع جديد، وكما يحمل أيضا في طياته جانب سلبي بالنسبة لمراكز الأفراد وذلك بأن تكون مسألة تعديل التشريع قد لا تتماشى مع حاجات الأشخاص ومع المطالبات الاجتماعية والاقتصادية وأوضاع المجتمع القائمة أو بسبب صياغة التشريع في حد ذاته لعدم مرونته وملامته متطلبات المواطنين به فتكثر بذلك مخالفة الأفراد للتشريع القائم ما يؤدي بالضرورة إلى زعزعة المعاملات واستقرارها وأمنها وتأثر بذلك المراكز القانونية الخاصة بالأفراد من الناحية السلبية.

والمقصود هنا بالمراكز القانونية الخاصة للأفراد المصالح والوضعية التي قررها القانون للأفراد في إطار المعاملات الخاصة بمختلف أنواعها وما يترتب عنها من حقوق وواجبات، وذلك مثلا في مجال المعاملات المدنية والتجارية وما يخصها في إطار العقود والمسؤولية المدنية والعلاقات التجارية عموما، بالإضافة إلى المجال الاجتماعي وما يحتويه من علاقات في إطار علاقات العمل وتأمينات ومصالح أخرى، فضلا عن الصعيد الاقتصادي وما يتضمنه من علاقات في مجالات الاستثمار والمنافسة والاستهلاك وأيضا في البنوك وحقوق الملكية الصناعية.

- إشكالية الملتقى: تعد فكرة الملتقى نقطة لقاء علمي وتواصل بين الآراء بالنسبة للعاملين في الحقل القانوني في مسألة تمهم جميعا مهما اختلفت توجهاتهم واهتماماتهم القانونية لأنها تخص مسألة مهمة على الصعيد القانوني تتعلق بالتعديلات التشريعية التي طالت جميع الميادين الاقتصادية والاقتصادية بفعل ظروف متعددة ومختلفة بأن أثرت سلبا أو إيجابا على المراكز القانونية الخاصة للأفراد وذلك من خلال السياسة التشريعية التي انتهجها المشرع الجزائري في هذا الخصوص.

ومن هذا يمكن طرح إشكالية الملتقى كالتالي: كيف أثرت التعديلات التشريعية التي يقوم بها المشرع الجزائري على المراكز القانونية الخاصة للأفراد من الناحيتين الإيجابية والسلبية؟

- أهمية موضوع الملتقى: دراسة التشريع كمسألة قانونية يعتبر من الأولويات الفقهية لدراسة القانون، كيف لا وهو المصدر الرسمي للقانون وهو الأداة التي تستعملها سلطة

الدولة لتوجيه سلوك الأفراد المخاطبين به، وعليه تكمن أهمية دراسة التعديلات التشريعية في ضبط ووضع أسس قانونية تنظم المراكز القانونية الخاصة للأفراد إلى حد استقرار المعاملات في مجالات تخصهم الاجتماعية والاقتصادية منها، وكذلك إبراز أهمية التشريع وثباته من خلال تحقيق الأمن القانوني للعلاقات الخاصة.

- أهداف الملتقى:

1. إعطاء إطار مفاهيمي لحركة التطور التشريعي والتعديلات التشريعية الواردة على مراكز الأفراد من خلال السياسة التشريعية للمشرع الجزائري.

2. الوقوف على مسألة استقرار المراكز القانونية في مجال المعاملات المدنية والتجارية، وفي المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

3. تتبع تطور حركة التشريع من خلال تبيان الجوانب الإيجابية والسلبية على مصالح الأفراد.

4. تحسيس الرأي العام عموما والرأي القانوني خصوصا بضرورة الوصول إلى فكرة الثبات التشريعي القانوني لتحقيق الأمن القانوني وحماية مصالح الأفراد.

5. اقتراح توصيات لمواجهة إشكالية التعديلات المتعاقبة والمتزامنة بالنسبة للتشريعات العامة والخاصة والتي تمس بأمن ومصالح الأفراد.

- محاور الملتقى:

المحور الأول: حركة التعديل التشريعي في مجال المعاملات المدنية والتجارية

1. التعديلات التشريعية في إطار عقود المسؤولية المدنية

2. التعديلات التشريعية في إطار العلاقات التجارية

3. التعديلات التشريعية في إطار العلاقات الاسرية.

المحور الثاني: حركة التعديل التشريعي في مجال المعاملات الاقتصادية

1. التعديلات التشريعية في مجال الاستثمار والبنوك

2. التعديلات التشريعية في مجال المنافسة والاستهلاك

3. التعديلات التشريعية في مجال الملكية الصناعية

المحور الثالث: حركة التعديل التشريعي في مجال المعاملات الاجتماعية

1. التعديلات التشريعية في إطار علاقات العمل.

2. التعديلات التشريعية في إطار التأمينات.

3. التعديلات التشريعية المتعلقة بالفئات الهشة في المجتمع.

– اللجنة العلمية:

الاسم واللقب:	الجامعة:
أ.د. بن سعيد عمر	المركز الجامعي بركة
أ.د. عيساني عامر	المركز الجامعي بركة
أ.د. زواقري الطاهر	جامعة خنشلة
أ.د. هوام علاوة	جامعة باتنة
أ.د. خليفة نادية	جامعة باتنة
أ.د. عواشيرة رقية	جامعة باتنة
أ.د. طيبي سعاد	جامعة الجزائر
أ.د. ظريفي نادية	جامعة المسيلة
أ.د. باطلي غنية	جامعة سطيف 02
أ.د. كوسة عمار	جامعة سطيف 02
أ.د. بوقرين عبد الحليم	جامعة الأغواط
أ.د. ونوغي نبيل	المركز الجامعي بركة
أ.د. محمودي سماح	المركز الجامعي بركة
أ.د. بولحية شهيرة	المركز الجامعي بركة
أ.د. نوبس نبيل	المركز الجامعي بركة
أ.د. بن سعيد صبرينة	المركز الجامعي بركة
أ.د. بن الشيخ نورالدين	المركز الجامعي بركة
أ.د. قادري نادية	المركز الجامعي بركة
أ.د. عباسي سهام	المركز الجامعي بركة
أ.د. مرجال عائشة	المركز الجامعي بركة
أ.د. بوهندة ياسين	المركز الجامعي بركة
أ.د. العطاروي كمال	المركز الجامعي بركة
أ.د. طويرات عبد الرحمان	المركز الجامعي بركة
أ.د. برسولي فوزية	المركز الجامعي بركة
أ.د. عرفيف عبد الرزاق	المركز الجامعي بركة
أ.د. ذبيح هشام	المركز الجامعي بركة
أ.د. زينار شادلي	المركز الجامعي بركة
أ.د. عيساني الربيع	المركز الجامعي بركة
أ.د. عثمان علي	المركز الجامعي أفلو
أ.د. ناصر سمية	المركز الجامعي بركة
أ.د. بوسعيدة رؤوف	جامعة سطيف
أ.د. عثمان عبد الحمان	جامعة سعيدة

د. بورزق أحمد	جامعة الجلفة
د. عماروش سميرة	جامعة سطيف
د. مدافر فايزة	جامعة الجزائر
د. زروق نوال	جامعة سطيف
د. كسكاس أسماء	جامعة سطيف
د. كوسام أمينة	جامعة سطيف
د. حججاج مليكة	جامعة الجلفة
د. جدي نجاة	جامعة الجلفة
د. رفاف لحضر	جامعة برج بوعريش
د. قسوري فهيمة	جامعة باتنة
د. بوهندة أمال	جامعة باتنة
د. خضار يمينة	جامعة باتنة
د. رقيقة بسكري	جامعة باتنة
د. حامدي بلقاسم	جامعة باتنة
د. سلامي ميلود	جامعة باتنة
د. بن عبيد اخلاص	جامعة باتنة
د. بن صالح محمد الحاج عيسى	جامعة الأغواط
د. بن بو عبد الله نورة	جامعة باتنة
د. دريدي وفاء	جامعة باتنة
د. بن علال بلقاسم	المركز الجامعي البيض
د. جليلية مصعور	جامعة باتنة
د. محمدي سماح	جامعة باتنة
د. أوثن حنان	جامعة خنشلة
د. يحيي مريم	جامعة المسيلة
د. عزوز سارة	جامعة باتنة
د. بوقرة العمرية	جامعة المسيلة
د. حمريط عبد الغني	جامعة المسيلة
د. براهيم منير	المركز الجامعي بركة
د. قبائلي محمد	المركز الجامعي بركة
د. بن سالم خيرة	جامعة خميس مليانة
د. سردو محمود	جامعة خميس مليانة
د. عبادة أحمد	جامعة خميس مليانة
د. بلغال بلال	جامعة خميس مليانة
د. أمحمد سعد الدين	جامعة تيزي وزو

د. العايب سامية	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
د. فاضل رايح	المركز الجامعي بركة
د. بن مكّي نجاة	جامعة خنشلة
د. خوالدية فواد	جامعة الطارف
د. عسالي عبد الكريم	جامعة بجاية
د. حمدان محمد الطيب	جامعة بسكرة
د. قفاف فاطمة	المركز الجامعي بركة

– اللجنة التنظيمية:

د. بوهندة ياسين	المركز الجامعي بركة
د. زيوش عبد الرؤوف	المركز الجامعي بركة
أ. وحشي أمير	المركز الجامعي بركة
د. يوسف علاء الدين	المركز الجامعي بركة
ط. د. ميدون عباس	جامعة باتنة
د. ساكري زويدة	جامعة الجزائر
د. بين لعامر وليد	جامعة باتنة
ط. د. ميدون مفيدة	جامعة بسكرة
ط. د. خالد لزهري	جامعة خميس مليانة

– الشروط والمواعيد:

– أن لا تكون المداخلات قد نشرت أو قدمت في أية تظاهرة علمية من قبل.

– أن يكون موضوع المداخلات مرتبط بأحد المحاور المذكورة أعلاه مع تبيان رقم المحور.

– تقليل المداخلات المشتركة في حدود الثنائية فقط.

– تكتب المداخلات بنوع خط Traditional Arabic وحجم 16 باللغة العربية ونفس الخط حجم 14 باللغة الأجنبية، والتهميش نفس نوع الخط حجم 12 ويكون التهميش أسفل كل صفحة وبتقييم جديد مع قائمة مصادر ومراجع في نهاية المقال، مع أبعاد للصفحة 2 سم على كل الجهات وتباع بين الأسطر 1.15 سم.

– ضرورة وجود ملخص باللغة العربية وآخر باللغة الإنجليزية، ضرورة ذكر العنوان بلغة المتأخلة وباللغة الإنجليزية.

– استمارة المشاركة:

اللقب والاسم-الدرجة العلمية-الإنعقاد
المؤسسة الأصلية-البريد الإلكتروني-الهاتف
رقم المحور المشارك فيه.
– الأجال:

30 أفريل 2021 آخر أجل لإرسال المداخلات كإفدية.

10 ماي الرد على أصحاب المداخلات المقبولة:

03 نوفمبر 2021 تاريخ انعقاد الملتقى

البريد الإلكتروني:

colloque.droit.barika@gmail.com

